

دور الفقه الإسلامى فى العمارة المدنية فى مدينتى القاهرة ورشيد

فى العصرين المملوكى والعثمانى

إعداد

الطالب / خالد عزب

قسم الآثار الإسلامية

« ملخص الرسالة »

قدم علماء الفقه إلى الأمة الإسلامية من خلال فقه العمارة ، أو ما يعرف فى كتابات فقهاء المغرب بنوازل البنيان ، دليلا واضحا على تفاعل الدين الإسلامى مع شتى مناحى الحياة ، وفى دراستنا هذه نقدم نموذجا تطبيقيا يبين مدى تفاعل الفقه مع العمارة المدنية من خلال الآثار الباقية فى مدينتى القاهرة ورشيد ، وقد اخترت هاتين المدينتين كإطار مكانى للدراسة لكونهما تضمان معظم الآثار الإسلامية الباقية بمصر أما الإطار الزمنى فاخترت العصريين المملوكى والعثمانى لكون معظم الآثار الباقية بالمدينتين تعود إلى ذلك الأطار الزمنى.

وقد قصدت من هذه الدراسة تقديم معالجة جديدة تخرج عن نطاق الدراسات الأثرية التقليدية التى تهتم بالتوصيف دون التحليل وبالمبنى كمنشأة معمارية دون البحث عما وراء العمارة بطرح أسئلة حول هذه المنشأة أو تلك ، تدور فى محيط لماذا ؟

وواجهت فى فترة البحث وجمع المعلومات صعوبات شتى منها ندرة المراجع والمصادر المطبوعة التى تتحدث عن « فقه العمارة » ، وأبرز المصادر المتداولة فى هذا المجال كتاب « الإعلان بأحكام البنيان لابن الرامى » والذى حظى باهتمام العديد من الباحثين فنشر ثلاث مرات :

الأولى : فى مجلة الفقه المالكى التى تصدرها وزارة العدل بالمغرب ، وذلك فى الأعداد ٤,٣,٢ ذى القعدة ، ١٤٠٢ هـ . وهى الطبعة التى اعتمدت عليها .

والثانية : فى تحقيق لعبد الرحمن الأطرم ، فى رسالة ماجستير قدمت إلى معهد القضاء العالى بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤٠٣ هـ . وقد رجعت إلى هذا التحقيق فى بعض النقاط التى استوفها المحقق .

والثالثة : دراسة أثرية معمارية للكتاب انجزها الدكتور محمد عبد الستار عثمان . وتبولت بين صفحات بعض المخطوطات التى لم يسبق نشرها ، والتى تتعلق موضوعاتها بأحكام البنين مثل : كتاب الجدار لعيسى بن موسى التطيلى ، ورسالة فتح الرحمن فى مسألة التنازع فى الحيطان لمحمد بن حسين بن إبراهيم البارودى ورسالة فى الحيطان لصنع الله بن على الحنفى .

ولم اكتف بهذا ، بل تطلب الأمر الغوص فى كتب الفقه المختلفة والتى تحوى بين أسطرها بعض أحكام البنين ، وإن كان بعضها قد أفرد فصولا لأحكام البنين كالمعيار المغرب للونشريسي . وخلال رحلة البحث هذه لم أستطع أن أتبين ملامح هذه الأحكام بصفة واضحة إلا بالربط بينها وبين القواعد العامة للفقه الإسلامى ، وهو ما تطلب منى حضور دورة تدريبية فى (أصول الفقه) نظمها المعهد العالى للفكر الإسلامى بالقاهرة وحاضر فيها الدكتور على جمعة أستاذ أصول الفقه المساعد بجامعة الأزهر .

ثم جاءت دراسة أستاذى الدكتور حسن الباشا « المنهج الإسلامى فى العمارة ، مقدمة فى فقه العمارة » لتضع يدى على الموضوع بصورة واضحة ، لتكون مفتاحا رئيسيا لى فى مجال تطبيق الأحكام الفقهية على المنشآت المعمارية الباقية بمدينتى القاهرة ورشيد .

وتمثل دراسة عبد القادر أكبر عن عمارة الأرض فى الإسلام ، مرحلة هامة فى مجال الدراسات الفقهية التى تتعلق بعمارة الكون ، وهى من الدراسات التى استفدت منها كثيرا فى هذا البحث .

ولم تقتصر مصادر هذه الدراسة على مجرد قراءة المصادر الفقهية لدى الفقهاء المسلمين ، بل حاولت أن أقف على الاختلافات بين هذه المصادر ، طبقا لظروف المكان ، سواء كان مصر ، أو المغرب ، وكذلك ظروف الزمان ، وهو ما يستدعى أن نأخذ بحذر الأحكام الفقهية المختلفة عند التطبيق على الآثار الإسلامية فى القاهرة ورشيد . وهذا يقف دليلا على اختلاف رؤية الفقهاء لقضايا عصرهم ، فيجب قبل تطبيق أحكام الفقه المالكي على العمارة فى مصر استيعاب مصطلحات أهل العمارة بالمغرب ، ومقابلتها بمثيلتها فى مصر ، وليس أدل على ذلك سوى اختلاف ورود أسم البوابة لدى الفقهاء ، فقد استخدم ابن تيمية (وقد عاش فى دمشق) كلمة « شرع » للدلالة على باب فى طريق غير نافذ ، أما ابن الرامى من تونس فقد إستخدام كلمة « درب » ليعنى بها بوابة فى سكة غير نافذة ، ويقول ابن عابدين (مصر) إن البوابة « فى عرف الناس اليوم إسم للباب الكبير الذى ينصب فى

رأس السكة أو المحلة» . أما الونشريسى «المغرب» فقد ذكر نازلة تدل على أن كلمة درب تعنى عضادة الباب . والظاهر أن انتشار كلمة الدرب لتعنى البوابة على الطريق المخصص لجماعة معينة أدى مع الزمن إلى استخدامها لتدل على الطريق ذاته ، فالكثير من الناس الآن ، يعتقدون أن الدرب هو الطريق ، لأن الكثير من الكتاب إستخدامها كذلك . ونستنتج من هذا أن كتب الفقهاء حملت لنا الكثير من المصطلحات المعمارية أو المتعلقة بحركية العمران فى المجتمع المسلم .

والمرحلة الثانية من البحث والدراسة تركزت فى البحث عن مدى تفاعل المجتمع المصرى مع أحكام البنيان ، وتأثير ذلك على العمارة بمدينتى القاهرة ورشيد . وهو ما نلاحظه فى سجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة ورشيد ، فمن خلال الوقائع المسجلة فى هذه السجلات أتضح لى أن التفاعل كان واضحا ، وأن الأستجابة لأحكام البنيان لدى أهالى المدينتين ، كانت تنطلق من الأستجابة لأحكام الدين . مع ملاحظة أن ما يرفع من شكايات من قبل الأهالى إلى المحاكم الشرعية هو ما لا يتم تسوية النزاع بشأنه بين الأهالى وبعضهم البعض ، وهذا يعنى أن ما وصلنا من خلال سجلات المحاكم ليس إلا صورة جزئية من هذا التفاعل .

وأتضح الصورة الكلية لمدى تفاعل أحكام البنيان مع الحركة العمرانية بالمدينتين ، بصورة أشمل وأوضح من خلال الدراسة المسيحية لأثار المدينتين ، وهذه الدراسة أخترت من خلالها نماذج للأثار . لأن تطبيق الأحكام الفقهية على كل الأثار المتبقية بالمدينتين أمر قد يستغرق أجيالا عديدة . . . وهذه الدراسة لا أعتبرها سوى بداية فى هذا النوع من الدراسات الذى يتطلب طريقة مجهودا ذهنيا شاقا ، فالبحث هنا يتعلق بالشكل المعمارى ، بل يتعلق بالمضمون الذى صاغ هذا الشكل المعمارى ، مما يجعل الباحث عند كل جزئية من جزئيات خطط المدينة ، أو عند كل وحدة معمارية من وحدات المبنى يتوقف ويثير تساؤلات كثيرة : لماذا هذا الشئ هنا؟ وهل تم فعله وفق حكم فقهى ؟ وهل ارتبط هذا الحكم بعلاقة الجوار ؟ أم بالحفاظ على خصوصية المكان ؟ . . . أم باكتساب حقوق يتميز بها عن الآخرين مترتبة على أحكام فقهية ؟ .

أسئلة كثيرة وعديدة كانت تدور فى ذهنى عند زيارة أى أثر لدراسة مدى ارتباطه بالأحكام الفقهية . . . وأتضح لى الصورة الكلية أكثر وأكثر من خلال هذه الدراسة المسيحية .

وقد قسمت موضوع البحث إلى ثلاثة فصول قدمت لها بمقدمة تضمنت عرضا عاما لموضوع البحث بينت فيها المراحل التى مرت بها هذه الدراسة منذ أن بدأت البحث فيه إلى أن أكتملت صورته ، ودراسة تمهيدية عرفت فيها بالقواعد التى أعتمد عليها الفقهاء فى

تناولهم لأحكام البنين، فقد أعتمدوا على آية قرآنية : وهى قوله تعالى : ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين ﴾ وفسر الفقهاء العرف فى هذه الآية بالنسبة لأحكام البنين بما جرى عليه الناس وارتضوه ، ولم يعترضوا عليه ، طالما لا يتعارض ذلك مع القرآن الكريم ، أو الحديث النبوى الشريف. أما الحديث النبوى الشريف الذى أعتد عليه الفقهاء فى وضع أحكام البنين فهو « لا ضرر ولا ضرار » الذى يعتبر أحد الأحاديث الخمسة التى يقوم عليها الفقه الإسلامى ، واحتلت قاعدة لا ضرر ولا ضرار بابا واسعا فى فقه العمارة الإسلامية وعليها قامت أحكام لاحصر لها . وأثرت هذه القاعدة فى حركية العمران فى مدينتى القاهرة ورشيد .

وخصصت الفصل الأول من الرسالة لدراسة دور الفقه الإسلامى فى التنظيم العمرانى لمدينتى القاهرة ورشيد، وبدأت هذا الفصل بتقديم تفسير عن كيفية نشأة شبكة الطرق فى أحياء القاهرة ورشيد دون تخطيط مسبق من الدولة ، فقد أملت حاجة السكان تشكيل هذه الشبكة فى بعض الأحياء كالحينية وبولاق والأزبكية ، وقدم الفقهاء الإطار الذى حكم هذه الشبكة ، وبناء على هذا التفسير تم تقسيم مستويات الطرق فى المدينتين إلى ثلاثة مستويات ، وهى الطرق العامة ، والطرق العامة الخاصة والطرق الخاصة ، والتى أختلفت أحكام الفقه الإسلامى بينها تبعا لمستواها. وبينت الهدف من بناء بوابات الطرق غير النافذة، والدروب ، والعطفات ، وهو تمييز حدود أهل ذلك الطريق أو الحى لاشتراكهم فى ملكية ذلك المكان ، هذا بالإضافة إلى ابتغائهم الأمن ، وهو ما يندرج تحت باب سد الذرائع فى الفقه الإسلامى ، وانتقلت بعد ذلك لحفظ حق الطريق وما ترتب عليه من احترام خط تنظيم الطريق، وأثره على عناصر الاتصال والحركة المطلة على الطريق فى المنشآت المعمارية ، ومنها السابط والسلالم ، وأبرزت حوادث التعدى على الطرق خلال العصرين المملوكى ، والعثمانى ، وموقف الفقهاء منها ، وحقوق الجوار ، وأثرها على التنظيم العمرانى. وقاعدة إحياء الموات، ودورها فى الأزهار العمرانى لمدينتى القاهرة ورشيد ، والحوائط المشتركة وظاهرة ركوب حائط أو سابط ، أو روشن على حائط جار ، وضرر الكشف . وختمت هذا الفصل بالحديث عن طائفة المهندسين ودورها فى مدينتى القاهرة ورشيد ، والذى حدده الفقهاء بدقة.

وتناولت فى الفصل الثانى دور الفقه الإسلامى فى العمارة التجارية فى مدينتى القاهرة ورشيد ، فقد تنوعت المنشآت التجارية بمدينتى القاهرة ورشيد ومنها الأسواق، والقياسر ، والوكالات .

ونالت الأسواق وأدابها اهتمام الفقهاء المسلمين ، لما يحدث فيها بصفة دورية من احتكاك بين مختلف طوائف المجتمع ، وأنعكس هذا الإهتمام على التوزيع المكانى للأسواق فى المدينتين فظهرت قواعد حكمته ، منها التخصص ، والتجاور ، ولا نستطيع أن نترك

أسواق القاهرة دون بحث الوضعية الفقهية لأرباب المقاعد هؤلاء الذين شغلوا مساحة هامة داخل أسواق المدينة ، ويرتبط بالتنظيم العمرانى للأسواق فى مدينتى القاهرة ورشيد الأهتمام بأداب السوق ، وهو أمر شددت عليه كتب الحسبة ، وكان محل نظر وأهتمام الفقهاء . ثم بينت مدى استجابة المدينتين لمتطلبات التطور العمرانى ، والحضارى الذى يطرأ بمرور الوقت فى ضوء الأحكام الفقهية .

وعكس الجزء الأخير من هذا الفصل دور الفقه فى التصميم المعمارى للوكالات وقد طبقت على ثلاث وكالات هى : وكالة قايتباى بالأزهر ، وكالة الغورى ، وكالة بازرعة .

أما الفصل الثالث فقد أفردته لدراسة دور الفقه الإسلامى فى العمارة السكنية ، والخدمية فى مدينتى القاهرة ورشيد ، فقد أثر مبدأ : حيازة الضرر ، والخصوصية ، على العمارة السكنية فى مدينتى القاهرة ورشيد ، فقد صاغا بوضوح العمارة السكنية ، ونرى هذا التأثير فى واجهات المنازل ، وفى علاقة المنازل ببعضها من خلال تجاورها ، وفى توزيع وحدات المنزل من الداخل ، والعلاقة بين هذه الوحدات .

ووسع الفقهاء من خلال الأحكام الفقهية دور العمارة الخدمية فى خدمة المجتمع المسلم بما يودى إلى رفاهية المجتمع ، بتوفير أساسيات الحياة فيه ، فلعبت الحمامات ، البيمارستانات ، والأسبلة دورا حيويا داخل مدينتى القاهرة ورشيد وهو ما تعرض له البحث بشىء من التوضيح .

واختتمت البحث بخاتمة ضمنيتها أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال تلك الدراسة .

وزودت البحث بملحق للمصطلحات الفقهية المتعلقة بحركية العمران ، وهى من المفاتيح الرئيسية لهذه الدراسة التى لاغنى عنها لأى باحث يدرس علاقة الفقه بالعمارة ، وقد رأيت أن أفرد لها ملحقا بالرسالة لأهميتها . كما زودت البحث بمجموعة من الأشكال التوضيحية والصور التى تخدم موضوع البحث .

كشفت البحث من خلال الدراسة الدقيقة للمصادر الفقهية ، عن دور الفقهاء المسلمين فى صياغة أحكام فقهية تنظم العلاقة بين العمارة والمجتمع والبيئة ، مما يجعلنا نطلق على هذا الفرع من الفقه الإسلامى « فقه العمارة » وبين البحث أن القواعد التى وضعها الفقهاء فى هذا المجال أخذت تتبلور يوما بعد يوم لمواجهة الواقع المستجد فى المجتمع الإسلامى .

إن الوصول إلى نتائج هذه الدراسة جاء ببرهنة العديد من الفرضيات التى قررها الفقهاء كأحكام تتعلق بحركة العمران فى المجتمع المصرى خلال العصرين المملوكى والعثمانى . وما نسميه حركة العمران يشتمل على أعيان كالمباني ، والأثاث ، وشبكات

الطرق ، والصرف الصحى ، ولا بد أن تشتمل أيضا على أفراد ، أو جماعات ، وسلوكياتهم ، أو رغباتهم ، وميولهم أو إمكانياتهم الاقتصادية ، وما إلى ذلك ، ومن هنا تنشأ العديد من المشكلات التى تصبح مثارا للتساؤلات لدى الفقهاء ، أو للقضايا فى المحاكم الشرعية ، وهذه المشكلات تنجم من تصرفات هؤلاء الأفراد وعلاقاتهم مع الآخرين وإمكانياتهم وما هى إلا انعكاس لموقعهم فى البيئة من حقوق ثلاثة قررها الفقهاء هى (الملكية - السيطرة - الإستخدام) .

- أوضحت فى البحث كيفية نشأة شبكة الطرق فى مدينتى القاهرة ورشيد ، دون تخطيط مسبق من الدولة ، فقد أملت حاجة السكان تشكيل هذه الشبكة ، بالإضافة إلى مراعاة القواعد الفقهية التى حددت مدى السلطة التى يمتلكها القاطنون فى هذا الطريق ، منها حق الإرتفاق ، وحق المرور ، وقد أدى هذا إلى نتيجة كشفت عنها الدراسة التطبيقية ، وهى أن شوارع المدينتين تنقسم إلى ثلاثة مستويات :

المستوى الأول : الطرق العامة ومن أمثلتها القصبه العظمى بالقاهرة ، والدرب الأحمر ، والصليبية ، وسكة الحبانية بالقاهرة والشارع الأعظم ، ومحجة السوق ودهلين الملك برشيد .

والمستوى الثانى : وهو الطريق العام الخاص وهو أقل درجة من الطريق العام ، إذ الإرتفاق به من قبل جماعة المسلمين يقل عن سابقه ، وبالتالي تزداد سيطرة الفريق الساكن فيه عليه ، وكثر هذا النوع من الطرق فى مدينتى القاهرة ورشيد . وهو يفضى عادة إلى الطريق العام وتتوزع منه شبكة طرق أكثر خصوصية .

والمستوى الثالث : الطريق الخاص ، وأفضل أمثلة هذا النوع من الطرق هو الطريق غير النافذ ، وهذا النوع من الطرق ملك لساكنية فقط ولذا سُمى خاصا . وترتب على هذا التابع فى مستويات الطرق بمدينتى القاهرة ورشيد أن أصبحت الطرق ذات خصوصيات متدرجة تبعا لوقوعها تحت أى المستويات الثلاثة السابقة .

- بينت الدراسة الهدف من إنشاء بوابات الشوارع وهو تمييز حدود أهل ذلك الطريق ، هذا بالإضافة إلى إبتغاء السكان للأمن وهو ما يندرج تحت باب سد الذرائع فى الفقه الإسلامى .

- تعددت مظاهر حفظ الطريق فى مدينتى القاهرة ورشيد ، فقد نجح المعمار فى أن يوائم بين المتطلبات الوظيفية للمبنى مع المساحة المتاحة له وتخطيط الشارع ، وذلك بالتلاعب فى سمك الحوائط تارة ، وفى انكسار المنشآت تارة أخرى ، أو بالسوابيط التى تربط بين منشأة واحدة على جانبى الشارع . دون أن تضر بالمارة .

- وكان للسلطات المملوكية والعثمانية دور فى مواجهة الاعتداءات المستمرة على الطرق العامة ، وبالرغم من هذه الموجهات فقد استمرت الاعتداءات على الطرق ، وهو ما ضربت به أمثلة عديدة منها سبيل خسرو بك بالنحاسين وأمتد اهتمام السلطات إلى نظافة الشوارع والأعتناء بالمنشآت القديمة ، تمثلا لحديث الرسول ﷺ الذى يحث فيه على إمارة الأذى عن الطريق .

- ولحقوق الجوار أثرها فى العمارة المدنية ، مثل استئذان الجار جاره قبل البناء ، أو فى تجديد منشأته بشكل قد يلحق الضرر بالجار ، وسجلت سجلات المحاكم الشرعية ما يثبت ذلك ويدخل فى هذا الإطار إحياء الموت ، وأثره على الأحياء والجيران وعلى حركة العمران بالمدينة .

وعالجت الرسالة النتائج المترتبة على الحوائط المشتركة ، من خلال معالجة الفقهاء لهذه المشاكل ، وأظهرت الدراسة التطبيقية على المنازل المشتركة الحوائط ، هذه المعالجات بوضوح . وكذلك الشكايات المقدمة إلى المحاكم الشرعية .

- وترتب على حقوق الجوار ظهور الركوب فى منازل القاهرة ، وهو شئ وضع فى الدراسة التطبيقية ، والركوب هو زيادة مساحة منزل على حساب منزل مجاور ، وهو من الحقوق التى وضع لها الفقهاء قواعد محددة تم تطبيقها بعناية .

- وتفيد ظاهرة الركوب فى تاريخ المنشآت الأثرية إذ أن المنزل الذى استخدم حق الركوب ، أصبحت به أجزاء إضافية جديدة تأرخ بتأريخ لاحق ، وربما شيدت المنشأة وقد استخدم مالکها حق الركوب من جاره وقت التشييد وفى كلا الحالتين فأن المنزل الذى يتم التحميل عليه أقدم تاريخيا .

- وترتب على ضرر الكشف تنظيم فتحات النوافذ بين الجيران ، والتى عادة لا تتقابل ، أو فتح نافذة على فناء جار وهذه القاعدة الفقهية تفسر لنا أحد أسباب لجوء المعمار المسلم لاستخدام وسائل الأضاءة العلوية كالملاقف ، والشخاشيخ والتى لا تضر بالجار ، وتسمح بدخول الضوء والهواء ، والتى لاحظناها فى منازل رشيد الأثرية .

- وبينت الدراسة الدور الذى لعبه المهندسون فى مدينة القاهرة ، كخبراء فى مجال تطبيق القواعد الفقهية عند لجوء القضاة إليهم ، فى حل النزاعات المتعلقة بالعمارة المدنية .

- ووضعت الدراسة تصورا واضحا للتوزيع المكانى للأسواق فى مدينتى القاهرة ورشيد فى ضوء مآذكرته كتب الحسبة من قواعد حكمت هذا التوزيع ، وقد صنفت

الحوانيت فى أسواق المدينتين تصنيفا يمكن من مراقبة السوق ، و يسهل على المشتري الوصول إلى حاجته ويدفع إلى التنافس ، فقد عرفت المدينتان الأسواق المتخصصة فى سلع معينة وفى ضوء التخصص الذى قامت عليه الأسواق ظهر مفهوم التجاور فى السلع المتشابهة أو السلع التى يكمل بعضها بعضا . وأعطت الدراسة التطبيقية على أسواق مدينتى القاهرة ورشيد نتيجة هامة هى قيام التجاور على عدد من القواعد ، حكمته فى إطار القاعدة الشرعية (لا ضرر ولا ضرار) .

- وأجلت الدراسة الغموض حول أرباب المقاعد ، وهم من الطوائف التى لعبت دورا هاما فى الحركة التجارية بمدينة القاهرة ، حيث حكم تواجدهم داخل أسواق المدينة حق قرره الفقهاء وهو حق الإختصاص .

- ربطت الدراسة بين التنظيم العمرانى لأسواق مدينتى القاهرة ورشيد ، وبين الآداب العامة الواجب اتباعها ، وأوضح هذا الربط مفاهيم أخلاقية ، كانت يتم التشديد عليها من حين لآخر لضبط المعاملات داخل الأسواق وذلك من قبل الفقهاء .

- وأبرزت الدراسة العلاقة بين حركة العمران فى مدينتى القاهرة ورشيد ، وبين الفقه الإسلامى ، خطط المقريرى بأنها صورة واضحة لحركية العمران فى مدينة القاهرة ، وأبرزت مشروع نقل المدابغ من جنوب القاهرة إلى خارجها ، على الطريق الواصل بين القاهرة وبولاق ، وقد هدف هذا المشروع إلى الحفاظ على البنية العمرانية من التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية ، وهو استجابة واضحة لحركية العمران نتيجة للتوسع العمرانى الذى طرأ على المدينة ووقوع المدابغ داخل حيز مكاني ذى أهمية خاصة بالنسبة لحركية العمران بالمدينة .

- وطبقت الدراسة أحكام البنيان على ثلاث وكالات فى القاهرة ، وهى وكالة قايتباى بالأزهر ، ووكالة الغورى ، ووكالة بازرعة ، وأتضح أن المعمار التزم بهذه الأحكام حيث التزم على سبيل المثال بالوظيفة ، حيث راعى الفصل التام بين الأنشطة التجارية والخدمات بالطابق الأرضى ، وبين الوحدات السكنية بالطوابق العلوية .

- أثر مبدأ «حيازة الضرر» ، «والخصوصية» على العمارة السكنية فى مدينتى القاهرة ورشيد ، فقد صاغا بوضوح العمارة السكنية ، ونرى هذا التأثير فى جهات المنازل ، وفى علاقة المنازل بعضها ببعض من خلال تجاورها ، وفى توزيع وحدات المنازل من الداخل ، والعلاقة بين هذه الوحدات .

- قمت من خلال الدراسة التطبيقية لمبدأ حيافة الضرر بتاريخ منزل الجمل ، بأنه بنى فى فترة لاحقة لبناء منزل محارم . وكذلك بتاريخ منزل رمضان بأنه بنى فى فترة لاحقة على بناء منزل محارم برشيد . وكذلك بإيضاح أسباب تشكيل واجهة منزل زينب خاتون بالقاهرة بارتداداتها وتوزيع نوافذها ، والتي تأثر فيها المعمار بمبدأ حيافة الضرر .

- كما ضربت الدراسة عددا من الأمثلة حول المبدأ الذى قرره الفقهاء وهو حق « التعلل فى الهواء » أو « البروز فى الهواء » ، كما فى منزل التوقاتلى برشيد ، والذى برز فيه المعمار بروشنيين فى الواجهتين الشرقية والغربية وكذلك بروز أرضية حمام منزل رمضان فى رشيد فى فناء منزل محارم .

- وبينت الدراسة دور النوافذ ، وبصفة خاصة المشربيات فى توفير الخصوصية للمنازل مدينة رشيد .

- وأوضحت أثر الخصوصية على توزيع المداخل على واجهات المنازل فى مدينتى القاهرة ورشيد ، وكذلك على نوعية هذه المداخل واتساع فتحاتها . وتعددها .

- وحكمت العديد من الأحكام الفقهية عمارة الحمامات فى مدينتى القاهرة ورشيد . وادت على سبيل المثال إلى تخصيص أوقات للنساء وأخرى للرجال بالحمامات ، وأحيانا حمامات خاصة للرجال وأخرى خاصة بالنساء . وتوفير الخصوصية بالحقاق الأثرياء حمامات بمنازلهم فى بعض الأحيان .

- وادت البيمارستانات خدمات جليلة فى مدينة القاهرة ، وهى من الصدقات الجارية التى حث عليها الفقهاء المسلمون ، فبينت تخطيط البيمارستان المنصورى وأقسامه ، وأثر الفقه فيه وفى أسلوب العمل داخله .

- وأكدت الدراسة على أهمية الأسبلة داخل مدينتى القاهرة ورشيد ، وتوزيعها بكل أرجاء المدينتين ، والأسبلة من المنشآت التى أعتبرها الفقهاء من الصدقات الجارية ، وأبرزت حرص السلطات على توفير المياه للصهاريج التى لاوقف لها يكفل إمدادها بالمياه وقت الفيضان .

زودت الرسالة بملحق للمصطلحات الفقهية بحركية العمران والتي يمكن من خلالها وضع تصور لدور الفقه فى العمارة المدنية . كما قام الباحث بتصوير مجموعة من اللوحات توضح دور الفقه فى العمارة المدنية فى مدينتى القاهرة ورشيد .